ارتياح يرافقه حذر وترقب بأمل لرسائل البنزين في طرطوس

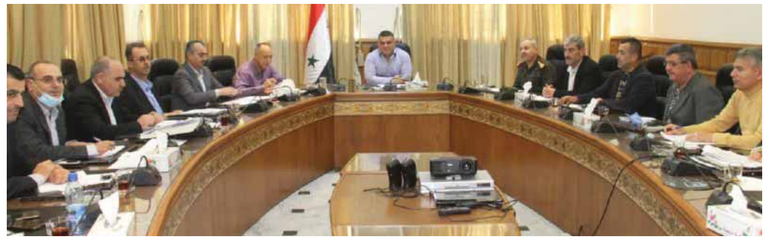

طرطوس- هيثم يحيى محمد

بموازاة ذلك تسير عملية توزيع مادة البنزين في محافظة طرطوس عبر نظام الرسائل بعيداً عن طوابير الازدحام التي كانت تشهدها محطات الوقود بشكل مستمر في الفترة السابقة، حيث يقتصر العدد في كل محطة على السيارات التي تلقى أصحابها الرسائل خلال اليومين الماضيين لكن بالمقابل هناك حذر وتخوف وترقب عند الذين لم تصلهم أي رسالة رغم مضي أكثر من سبعة أيام على تعبئة سياراتهم، حيث يخشون من تأخر الرسائل بحجة قلة الطلبات التي تصل للمحافظة في هذه الفترة.

وفي جولة لـ«الوطن» على بعض محطات مدينة طرطوس لوحظ بعض الازدحام على محطة فرع محروقات الواقعة عند الكراج الجديد وببدو أن السبب يعود إلى أن أغلب السيارات كانت تعبأ منها قبل نظام الرسائل لأنه كان يتم تخصيصها بطلب أو طلبين يومياً بخلاف المحطات الأخرى ضمن المدينة التي لم تكن تعطى سوى نصف طلب كل أسبوع، وبالتالي قد تظهر مشكلات كثيرة في الأيام القادمة إذا بقيت الكميات قليلة وتأخر ورود الرسائل لمن عبأ آخر مرة من محطات أخرى غير محطة فرع محروقات؟ بدورهم أصحاب السيارات الذين وصلتهم رسائل عبروا عن ارتياحهم لهذه الطريقة التي خلصتهم من معاناة الانتظار لمدة يوم أو يومين على المحطة لكنهم طالبوا بزيادة الكمية في كل تعبئة وعدم التأخير في الرسائل القادمة كما حصل ويحصل في الغاز وإحداث محطات الأوكتان في كل المناطق.

كل ما تقدم تم عرضه ومناقشته في اجتماع لجنة المحروقات بعد ظهر أمس الأربعاء برئاسة المحافظ صفوان أبو سعدى وتم التأكيد على ضرورة إنجاح نظام التوزيع بالرسائل خاصة في ظل النقص الكبير بالمادة حيث لا يصل طرطوس حالياً سوى ٨ طلبات من أصل مخصصاتها التي تزيد على ٢٣ طلباً في اليوم، كما تمت الإشارة إلى أن الكميات ستزيد مع إعادة إقلاع المصفاة قريباً جداً وبالتالي سيتم التوزيع لأغلب المحطات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح بيان عثمان عضو المكتب التنفيذي المختص أن عملية الإقلاع بالتوزيع عبر نظام الرسائل جيدة، حيث قضت على الطوابير وأوصلت المادة بالدور لمستحقيها وفق ما تم التأكد منه بعد جولة ميدانية تم القيام بها قبل ظهر أمس بحضور مدير فرع محروقات، مضيفاً: إن قلة عدد الطلبات حتى الآن قد يؤخر وصول الرسائل مؤكداً أنه ستتم معالجة أي ثغرات قد تظهر خلال عملية التطبيق.

الرسائل النصية للبنزين ترفع سعر الليتر إلى ٥ آلاف ليرة في السوداء

عبد المنعم مسعود

ارتفع سعر الليتر الواحد من مادة البنزين في السوق السوداء إلى ٥ آلاف ليرة بعد اعتماد وزارة النفط نظام الرسائل النصية عبر الموبايل من أجل حصول آليات المستهلكين على مستحقاتهم من المادة.

ووفقاً لروايات المستهلكين فإن اعتماد نظام الدور وفق الأقدمية قد أدى لتأخر مستهلكين من الحصول على مستحقاتهم في الفترة الحالية وخصوصاً مع وجود أعداد لا بأس بها من الآليات التي لم تملأ خزاناتها من المادة منذ أكثر من ١٥ يوماً وبعضها منذ أكثر من شهر وذلك بسبب تفضيل هؤلاء المستهلكين إيقاف سياراتهم على متعة الانتظار في طابور البنزين أو البحث عن محطة وقود والانتظار ريثما تأتي المادة ومن ثم انتظار الحصول عليها.

مدير التشغيل والصيانة في شركة محروقات عيسى عيسى بين لـ«الوطن» أن استقرار عملية التوزيع وفق الرسائل النصية يحتاج لفترة زمنية من أسبوع إلى أسبوعين وذلك حسب كل منطقة وخصوصاً لناحية المدة الزمنية للتعبئة، موضحاً أن كثيراً من الآليات التي لم تحصل على مادة البنزين نتيجة الازدحام على المحطات وطول فترة الانتظار قبل تطبيق الرسائل النصية قد حصلت على حق الأقدمية في التعبئة بعد تطبيقها وهذا سيعني تأخر بعض عمليات التعبئة نتيجة الضغط على محطة ما على حين قد تكون عمليات التعبئة مستقرة في محطة أخرى معيداً التذكير بالظروف نفسها التي أحاطت عملية الحصول على مخصصات الغاز المنزلي عبر الرسائل النصية.

ووفقاً لعيسى فإن عمليات التعبئة شهدت خلال الفترة الماضية كثافة في بعض المحافظات مثل العاصمة أو بعض المحطات، لذلك فإن عملية التغيير من محطة لمحطة خلال هذه الفترة الزمنية ستشهد كثافة من المستهلكين لاختيارهم المحطة الأقرب أو المناسبة لهم.

ويرى عيسى أن ذلك أدى إلى ضغط على تطبيق «وين» ناصحاً المستهلكين بعدم الدخول إلى التطبيق إذا كانوا متأكدين من إدخال بياناتهم سابقاً كأرقام هواتفهم أو للاطلاع على البرنامج للتأكد من وضع الدور إلا إذا كانوا يؤكدون تغيير المحطة أو المحافظة. ويوضح عيسى أن الكمية المخصصة للآلية من غير المسموح تعبئتها في آلية أخرى أو استخدام وسائل أخرى مثل البدونات فالكمية لا تعبأ إلا في الآلية ذاتها وبعد مطابقتها مع البطاقة.

بعد لحظ تجاوزات بسيطة ولحماية المواطن ودرءاً للوقوع بأي خطأ

المحامي العام الأول لـ«الوطن»: وجهنا كتاباً «لشرطة دمشق» بعدم اتخاذ أي إجراء بالضبوط المنظمة قبل الرجوع للنيابة العامة

محمد منار حميجو

أكد المحامي العام الأول بدمشق محمد اديب مهايني أنه تم توجيه كتاب لقيادة شرطة دمشق تضمن عدم اتخاذ أي إجراء في موضوع الضبوط المنظمة من قبلهم قبل الرجوع للنيابة العامة بعد لحظ بعض التجاوزات البسيطة حول هذا الموضوع، موضحاً أن هذا الكتاب جاء من وحي القانون لأنه أناط بالنيابة العامة الإشراف على الضابطة العدلية لممارسة دورها في حماية المواطن ودرءاً للوقوع بأي خطأ.

ووجه مهايني كتاباً لقائد شرطة دمشق يتضمن الإيعاز لجميع قادة الوحدات الشرطية بعدم اتخاذ أي قرار بالضبوط المنظمة من قبلهم مثل « ترك المسجونين أو ختم الضبط وغيره» قبل الرجوع للمحامي العام الأول بدمشق أو القاضي المناوب أو من يكلفه بذلك من قضاة النيابة العامة والتقيد بالقرارات الصادرة عن القاضي الناظر بالضبط خلال العرض، مشيراً إلى أنه سوف يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين بدءاً من اليوم.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار مهايني إلى توجيهات مجلس القضاء الأعلى بأن تكون أقسام الشرطة والأمن الجنائي تحت رقابة وضبط النيابة العامة، لافتاً إلى أن الضابطة العدلية ملزمة بالتعليمات الصادرة عن القضاء.

وأوضح مهايني أن من بعض التجاوزات أنه كان يتم إلقاء القبض على شخص بطريقة غير مناسبة أو يتم الإفراج عن شخص من الضابطة العدلية قبل الرجوع للنيابة العامة لاتخاذ القرار بهذا الموضوع، لافتاً إلى أن هناك قضاة مناوبين إلى ساعات متأخرة في الليل للبت في الضبوط التي ترد إلى النيابة العامة وأحياناً لا ينتهي دوامهم إلا بعد انتهاء الضبوط المعروضة عليهم.

ولفت مهايني إلى أنه أحياناً ترده اتصالات في ساعات مبكرة من الفجر حول بعض الضبوط ويتم اتخاذ القرار على الهاتف بعد عرض الأحداث عليه سواء بإخلاء سبيل الشخص أو توقيفه ومن ثم يعرض عليه الضبط أثناء الدوام للتصديق على الاتصال الهاتفي، مؤكداً أنه لا يوجد أي تعطيل لمصلحة المواطن.

وفيما يتعلق بموضوع إذاعة البحث وكف البحث أكد مهايني أنه لا يمكن لأحد إذاعة البحث أو كف البحث إلا بعد موافقة النيابة العامة، موضحاً أن الكتاب الأخير هو مكمل لموضوع إذاعة البحث وكف البحث بمعنى أنه حينما يتم عرض الضبط على القضاء ويرى القاضي أنه يجب إذاعة البحث عن أشخاص متوارين عن الأنظار فإنه يتخذ القرار بذلك.

ولفت مهايني إلى أن هذا الكتاب جاء أيضاً لإظهار دور القضاء للمواطنين بأنه هو المعني في هذه الأمور وبالتالي فإنه يصب في مصلحة المواطن، مضيفاً: القضاء دائماً في خدمة المواطن عندما يكون على حق.

وأكد مهايني أن الازدحام حالياً في أقل حالاته لأن جميع القضاة يعملون بأقصى جهودهم حتى لا يكون هناك ازدحام من المراجعين على المحاكم.

- الضابطة العدلية ملزمة بالتعليمات الصادرة عن القضاء
- القضاء في خدمة المواطن عندما يكون على حق

أصحاب السيارات غير النظامية يعترضون على الآلية الجديدة لتوزيع البنزين في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

بعد مرور يوم على قرار توزيع مخصصات البنزين عبر الرسائل بدأ العمل اليوم بالبطاقة الإلكترونية بشكل فعلي في محطات السويداء التي تم تزويدها بالمادة، وظهرت على خلفية التنفيذ إشكاليات عديدة أمام المحطات على ساحة المدينة (أوقفت تنفيذ القرار ليوم واحد) كان أبطالها بعض الجماعات المسلحة في المحافظة ممن قاموا بإغلاق الطريق الرئيسة لمدخل المدينة والاحتجاج أمام بعض المحطات على القرار إضافة إلى هجوم إحدى المجموعات على شركة تشغيل البطاقة الإلكترونية وإخلائها من موظفيها كتعبير منهم عن اعتراضهم على الإجراء الجديد الذي حرم العديد منهم من التزود بالمادة لامتلاك البعض منهم سيارات غير نظامية سواء من السيارات التي لا تحمل لوحات نظامية أم التي تحمل لوحات لبنانية.

الأهالي في المحافظة قابلوا هذه التصرفات بكثير من الازدراء والغضب مؤكدين أن قرار التوزيع على البطاقة الإلكترونية تصرف حضاري يضمن لهم كرامتهم أولا ويحقق العدل في حصولهم على المادة في نهاية الأمر.

وأكد مصدر مسؤول في المحافظة أن القرار تم تطبيقه فعليا رغم المعترضين ورغم الإشكاليات الحاصلة حيث بدأت ثلاث محطات بالتوزيع الفعلي وهي محطة العفينة والقريا وولغا لافتاً أن التوزيع سيتم وفقاً للآلية الجديدة بنظام الرسائل وعلى البطاقة الذكية.

وأشار المصدر أن تلك المجموعات لا تمثل رأي أهالي المحافظة وإنما هي تصرف فردي لم يلق رضا من الأهالي بالعموم

وفي لقاء لـ«الوطن» مع الأهالي أمام المحطات المذكورة أكد الجميع سلاسة التوزيع وأحقيته والذي ضمن لهم كرامتهم في الحصول على المادة وخفف من عناء الانتظار والتوقف أمام المحطات ليومين أو ثلاثة مطالبين الجهات المعنية بضرورة الضرب بيد من حديد لكل ما من شأنه أن يحدث خللاً أو يقوض أمن وأمان المحافظة.

بعد تجاوز عثرات اليوم الأول ارتياح بحماة لتوزيع البنزين بالرسائل النصية

حماة- محمد أحمد خبازي

بعد تجاوز عثرات اليوم الأول، كالتأخر بورود الرسائل النصية، وفي تفريغ الصهاريج ببعض المحطات، عبّر العديد من أصحاب السيارات العامة والخاصة بحماة العاملة بالبنزين، يوم أمس عن ارتياحهم للآلية الجديدة لتعبئة مخصصاتهم من البنزين عبر الرسائل النصية.

وبيّنَ العديد منهم لـ«الوطن» أن هذه الآلية مريحة، وقضت على الازدحام الخانق والانتظار الطويل أمام المحطات، الذي كان يستمر لساعات طويلة وفي بعض الأحيان لأكثر من يومين متواصلين.

وأوضح بعضهم أنهم بعد اليوم لن يضطروا للمبيت في سياراتهم، ولا لدفع أي مبلغ لأي كان كي يُعجّل دورهم، أو يستثنيهم من الانتظار الطويل المقيت.

وأضافوا: لقد قضت هذه الطريقة الجديدة على الكثير من مظاهر الفساد التي كانت تحصل من قبل، فلم يعد صاحب المحطة يبيت بطاقات عنده.

وأجمع أصحاب السيارات على ضرورة رفع مخصصاتهم إلى ٤٠ ليتراً في كل تعبئة بدلاً من ٢٠ ليتراً، عند انفراج الأزمة وتوافر البنزين، فالكمية الحالية لا تكفي صاحب السيارة الذي يتطلب عمله الانتقال من المدينة التي يقطن فيها إلى أخرى يعمل بها، كالأطباء والمحامين والمهندسين وغيرهم من المقيمين بمدن سلمية ومصياف ومحردة والغاب وعملهم بمدينة حماة.

كما طالب بعضهم بأن تكون المدة بين وصول الرسالة والتعبئة أكثر من ٢٤ ساعة، كأن تصير ٣٠ أو ٤٨ ساعة، فأحياناً تتقطع شبكة النت، وأحياناً يكون عدد السيارات كبيراً.

وبيّنَ عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات بالمحافظة ثائر سلهب لـ«الوطن» أن الآلية الجديدة لتعبئة البنزين عن طريق الرسائل القصيرة، تسير بشكل جيد جداً.

وقال: خلال تقفد تطبيق الآلية الجديدة بالعديد من المحطات أمس، لمسنا ارتياحاً من أصحاب السيارات لهذا التطبيق، الذي خفف الازدحام أمام محطات الوقود، وقضى على تجاوز الدور، والوساطات للتعبئة. وسيتم تزويد المحطات بالوقود بحسب عدد البطاقات المقطوعة في كل منها، وصار بمقدور المواطن اختيار المحطة التي لا تغش عند التعبئة.

ولفت إلى أن مخصصات المحافظة من البنزين مازالت ٦ طلبات باليوم فقط، توزع على ١٠ محطات بمختلف مناطق المحافظة، على أن تخصص محطتا الدولة «النواعير بحماة ومحروقات بسلمية» بطلب لكل منهما.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة رياض زيود بيّنَ أن المحطات تخضع لرقابة شديدة، وقد تم مؤخراً تنظيم ١٦ ضبطاً بحق محطة ربعو بريف مصياف لمتاجرتها بـ٣٦٠٠ ليتر من البنزين و٥٥٠٠ ليتر من المازوت بطرق غير مشروعة، والعديد من المتاجرين بالبنزين الحر، مشيراً إلى أنه تم توقيفهم وإحالتهم للقضاء مباشرة.

دورته الثالثة تنهي أعمالها اليوم واقتراب شهر الصوم حفّز على الشراء

إقبال لافت على معروضات «معرض حلب الدولي» رغم الأزمة المعيشية

حلب- خالد زنكلو

حقق معرض حلب الدولي، الذي تنهي دورته الثالثة أعمالها اليوم الخميس، نسبة إقبال وتسوق جيدة من مرتاديه، على الرغم من تدني القدرة الشرائية والأزمة المعيشية التي تضرب البلاد.

وأوضح متسوقون لـ «الوطن»، التي جالت في أجنحة المعرض وصالاته الأربع، أن خيارات شراء السلع والمنتجات، ولاسيما الغذائية منها، واسعة لتوافر العروض التي دفعتهم للشراء وليس للتنزه والفرجة، بحكم وجود المعرض في المدينة الرياضية بالحمدانية، والتي تحيط بها أحياء شعبية مثل الأعظمية وصلاح الدين والمشهد، اعتاد قاطنوها على زيارة الفعاليات الاقتصادية القريبة منهم.

وبين رواد في المعرض لـ«الوطن» أن اقتراب حلول شهر رمضان، شكل دافعاً لهم لتسوق معروضاته المتنوعة، وخصوصاً المواد التموينية الأساسية التي تحتاجها الأسرة بكثرة في شهر الصوم كالرز والسكر والعدس والبرغل، والتي حقق شراؤها وفراً لا يقل على ١٠ بالمئة مقارنة بالشراء من متاجر بيع التجزئة في المدينة.

وقالت سيدة ثلاثينية، برفقة زوجها وأطفالها الثلاثة، لـ «الوطن» إنها اشترت منتجات وسلعاً من المعرض بقيمة ٤٠ ألف ليرة سورية في حين أنفقت ٥٠ ألف ليرة في زيارة سابقة له حين افتتاحه، في حين كشف أحد المتسوقين أن مجموع ما أنفقه في المعرض يزيد عن ١٠٠ ألف ليرة خلال زيارتين له.

والحال أن أزمة المواصلات وشح المحروقات، وخاصة البنزين، لعب دوراً سلبياً في تخفيض أعداد زوار المعرض بالإضافة إلى فرض رسم دخول على زواره، الذين اعتادوا على دخول أماكن المناسبات والفعاليات الاقتصادية مجاناً، كما فعلت الظروف الجوية السائدة مع تدني درجات الحرارة فعلتها في ثني الزوار عن ارتياد المعرض باستثناء نهار أول من أمس الثلاثاء الذي ظل مشمساً وحقق أكبر عدد من الزيارات إلى جانب يوم الافتتاح الخميس الفائت، والذي حضره وزيرا الاقتصاد والصناعة ومحافظ حلب.

وقدر زائرون للمعرض، ممن قصدوه أكثر من مرة منذ افتتاحه مطلع الشهر الجاري، عدد زواره بما يزيد على ١٠٠ ألف زائر، وهو عدد جيد ومقبول في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي خيم عليها الكساد وتراجعت فيها القيم الشرائية لتدني الرواتب والدخول والمدخرات إلى أدنى مستوى تعهده البلاد منذ عقود.

وشكل المعرض، الذي حقق زيادة في عدد المشاركين فيه بنسبة ٢٠ بالمئة عن دورته السابقة، حافزاً لزيادة الإنتاج والنمو المحلي وفرصة سانحة للفعاليات الاقتصادية لعرض منتجاتها في عاصمة الاقتصاد السوري.

يذكر أن ٤٠٠ شركة محلية وعربية ودولية شاركت في المعرض، الذي نظمته شركة نظام للمعارض وبشراكة إستراتيجية من شركة سيريتل التي اجتذبت الزبائن بخدماتها وعروضها الشيّقة.

مدير التموين لـ«الوطن»: ستتم متابعة الموضوع فوراً ومعالجته

أفران محجة الأكثر ارتكاباً للمخالفات في درعا.. ووزن الربطة لا يتجاوز ٧٠٠ غرام

عبد الهادي شباط

عدد من الشكاوى تلقتها «الوطن» من مواطنين في بلدة محجة بدرعا تتناول سوء صناعة وتوزيع مادة الخبز، وخاصة التلاعب بوزن الربطة الذي لا يتجاوز ٦٠٠- ٧٠٠ غرام، على حين أنه لابد أن يكون وزن ربطة الخبز ١١٠٠ غرام، وهذا ما أكدته رئيسة شعبة تموين إزرع سمية محمود، موضحة أنه يتم توزيع مادة الخبز كل ربطتين في كيس ويجب أن يصل وزنها لنحو ٢٥٠٠ غرام لكن في الواقع لا يتجاوز وزن هذا الكيس أكثر من ١٣٠٠ غرام وهذه مخالفة واضحة.

وعن الإجراءات التموينية لإصلاح هذا الخلل بينت محمود أن أفران محجة هي أفران خاصة عددها ثلاثة أفران هي فرن السمارة وفرن العقدة وفرن العوض وهي من أكثر الأفران ارتكاباً للمخالفات على مستوى المحافظة وأنه تقريباً كل شهر يتم ضبط مخالفات بحق هذه الأفران وتنظم ضبوط بذلك، والمثال على ذلك أنه تم تنظيم مخالفات بحق هذه الأفران في بداية ونهاية شهر تشرين الثاني من العام الماضي (٢٠٢٠) تم مخالفتها في شهر شباط وشهر آذار من العام الجاري لكن من دون جدوى.

وعن طبيعة هذه المخالفات بينت أنها غرامات مالية عادة ما تكون ما بين ١٥٠-٢٠٠ ألف ليرة لكن أصحاب الأفران يتعاملون مع هذه المخالفات والغرامات المالية بعدم اكتراث بدليل عودتهم لتكرار المخالفات من دون أي اهتمام.

وفي متابعة للموضوع مع مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في درعا يحيى عبدالله بين أنه في مثل هذه الحالات تتم مضاعفة المخالفات وخاصة أن مخالفة نقص الوزن تستدعي مخالفتين واحدة تموينية تستوجب غرامات مالية يتم تحصيلها لمصلحة الخزينة العامة للدولة بينما المخالفة الثانية هي قضائية عبر إحالة المخالف للقضاء وهناك أيضاً غرامة مالية عادة ما يكون الحد الأدنى لها هو ٢٠٠ ألف ليرة إضافة لعقوبات جزائية بالسجن.

وعن موضوع مخالفات أفران محجة أكد أنه سيتم فوراً متابعة الموضوع ومعالجته واتخاذ كل الإجراءات لضبط وقمع المخالفات وأي حالات تلاعب في صناعة مادة الخبز ونقلها وتوزيعها للمواطنين وفي حال عدم الاستجابة وتكرار المخالفات سيتم اتخاذ عقوبات شديدة بحق المخالفين بالتنسيق مع وزارة التجارة الداخلية.

وبين أنه يمكن سحب المخصصات من مادة الدقيق التمويني أو سحب الترخيص من الفرن المخالف أو اتخاذ قرار بإغلاقه مع المحافظة على تأمين حاجة المواطنين من مادة الخبز عبر تحويل مخصصات الفرن المخالف لفرن آخر وضمان تأمين مادة الخبز للمواطنين بسهولة ويسر.